

# العمل سويا

على طريق مكافحة الجوع والفقير



هذا العدد من "العمل سويًا"، الذي يشترك في نشره كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، يتزامن مع مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، الذي سيعقد خلال الفترة من ٥ إلى ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. ومن المنتظر أن يؤكد قادة العالم من جديد، في هذه المناسبة، التزامهم الذي أعلنوه عام ١٩٩٦ بتخفيض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وفي هذا العدد من "العمل سويًا"، يتعهد رؤساء وكالات الأغذية الثلاث، التي تتخذ من روما مقراً لها، بمضاعفة جهودهم التعاونية لضمان أقوى دعم ممكن لأهداف مؤتمر قمة عام ١٩٩٦.

وتختص كل وكالة بمهام فريدة هي، على التوالي، الخبرات الفنية، والمساعدة المالية الدولية، والمعونة الغذائية. وفي هذا السياق، يؤدي العمل المشترك إلى تحقيق الأهداف الجماعية للوكالات الثلاث، ويوضح "العمل سويًا" الكثير من الطرق التي أتبعها الوكالات الثلاث لتقوية أواصر العمل المشترك في ما بينها، ووضع استراتيجيات ناجحة لتدعيم التنمية الزراعية الريفية، وإحداث تغيير حقيقي في حياة الجياع والفقراء في جميع أنحاء العالم النامي.



Viale delle Terme di Caracalla  
00100 Rome, Italy  
Tel.: +39 06 57051 - Fax: +39 06 57053360  
Web site: www.fao.org



Via del Serafico, 107  
00142 Rome, Italy  
Tel.: +39 06 54591 - Fax: +39 06 5043463  
Telex: 620330 IFAD-I  
E-mail: IFAD@IFAD.ORG  
Web site: www.ifad.org



Via Cesare Giulio Viola, 68  
00148 Rome, Italy  
Tel.: +39 06 65131 - Fax: +39 06 6590632  
Telex: 626675 WFP I  
E-mail: wfpinfo@wfp.org  
Web site: www.wfp.org

## مهام متباينة ... ورؤية واحدة

منظمة الأغذية والزراعة أنشئت عام ١٩٤٥، وأوكلت إليها مهمة رفع المستويات الغذائية والمعيشية، وتحسين القدرة الإنتاجية الزراعية، والنهوض بأحوال الفقراء من سكان الريف. وتعتبر المنظمة الوكالة الرائدة في ميدان الخبرات الفنية في الأمن الغذائي، والزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والتنمية الريفية، وكذلك في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي تعتبر أساسية على المدى الطويل.

**ال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** أنشئ عام ١٩٧٧ لیساعد البلدان النامية على مكافحة الفقر في الريف من خلال تعبئة وتوفير الموارد المالية بشروط ميسرة لمشروعات التنمية الزراعية والريفية. وتعتبر مهمته فريدة من نوعها بين المؤسسات المالية الدولية، فهي تتمثل في تمويل مشروعات التنمية الريفية القادرة على النهوض بالأحوال الغذائية والأوضاع المعيشية للفئات السكانية الأشد فقرا في البلدان النامية.

**برنامج الأغذية العالمي** أنشئ عام ١٩٦٣ وهو وكالة المعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. ويوفر البرنامج المعونة الغذائية لانتقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، وللنهوض بالأحوال الغذائية والأوضاع المعيشية لأشد السكان ضعفا في المراحل الحرجة من حياتهم. وللمساهمة في بناء المرافق الأساسية، وتنشيط الاعتماد الذاتي في صفوف المجتمعات المحلية والشرائح السكانية الفقيرة.

## منذ عام ١٩٩٩ ...

■ تضاعف عدد المستفيدين من التعاون المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي أربع مرات ليصل الى قرابة تسعة ملايين شخص في جميع أقاليم العالم.

■ كانت هناك ٧٥ مبادرة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٦٥ مبادرة مشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي، و٧ مبادرات بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

■ أنجزت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٥٠ بعثة مشتركة لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية إلى البلدان التي تواجه حاجة خاصة، ٢٥ بلدا في آسيا (بما في ذلك بلدان رابطة الدول المستقلة في آسيا)، و١٦ بلدا في أفريقيا، و٧ بلدان في أوروبا الشرقية (بما فيها بلدان رابطة الدول المستقلة في أوروبا) وبلدان اثنان في أمريكا اللاتينية.





من اليسار إلى اليمين:  
كاثرين بيريتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛  
د. جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة؛  
لينارت بوغه، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## التزامنا

اختير هذا الموعد لإصدار عدد جديد من "العمل سويا" ليتوافق مع مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانقضاء. ففي شهر نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام سيجتمع قادة الحكومات وممثلو كثير من المؤسسات المعنية بالقضاء على الجوع والفقر ليعيدوا تأكيد التزامهم، الذي قطعوه على أنفسهم هنا في روما عام ١٩٩٦، بخفض عدد ناقصي الأغذية في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ونحن، رؤساء منظمات الأغذية الثلاث الموجودة في روما، نرى في تلك المناسبة فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بالعمل سويا لنستفيد إلى أقصى حد من التكامل بين اختصاصات كل منظمة من منظماتنا ومهاراتها وخبراتها. ونحن نتعهد بمضاعفة الجهود التي تضمن اطمئنان الدول الأعضاء، وهي تتجاهد لبلوغ هدف مؤتمر القمة المذكور، إلى أنها ستحصل على أقوى دعم ممكن من شركائها في روما.

وهذا العدد، كغيره من الأعداد السابقة، الذي تصدره المنظمات الثلاث، يبين الطرق الكثيرة التي سلكتها منظماتنا في سعيها لبلوغ الأهداف المشتركة، ويعكس اقتناعنا بأن العالم الخالي من الجوع هو في متناول أيدينا، وأن علينا دورا مركزيا يجب أن نعمله لإيجاد مثل هذا العالم. فعمل منظماتنا يتركز في المناطق الريفية من البلدان النامية، وهي أكثر المناطق تعرضا لأفتي الجوع والفقر.

وفي العمل سويا لاستئصال الجوع، لدينا اعتقاد واحد في عدد من الأساسيات التي يهتدي بها عملنا المشترك:

- نعتقد بأنه مازال من الممكن بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ٢٠١٥، رغم بطء التقدم في البداية.
- نقبل مبادئ "الحق في الغذاء" التي وافقت عليها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، ونجاهد لإدماجها في البرامج والأنشطة التي تنفذها مؤسساتنا.
- نرى أن الجوع في حقيقته مشكلة خلقها الناس، ولكن حلها أيضا في أيدي الناس. ومعظم الحلول مفهومة ويمكن تنفيذها في كل بلد من البلدان شريطة أن تتوافر الإرادة السياسية لدى جميع المعنيين.
- نرى أن الجوع سبب للفقر المدقع ونتيجة له في نفس الوقت، ونعتقد أنه ما لم يستأصل الجوع والفقر فلا يمكن أن نرسي أسسا قوية لتنمية اقتصادية مستدامة.
- نؤمن بأن العمل من أجل التصدي للجوع ينبغي أن يصل إلى مستوى الأسرة وأن يركز على ضرورة ادماج المرأة، نظرا لمسؤوليتها الأساسية في توفير الأمن الغذائي لأسرتها.
- نؤمن بأن استئصال الجوع هو واجب أخلاقي، ونحن مقتنعون أيضا بأنه سيولد منافع اقتصادية مهمة على الصعيدين القطري والعالمي.
- نشعر بقلق عميق بأننا ما لم نحقق تقدما سريعا نحو استئصال الجوع فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي سيتعرض للخطر، وكذلك سيتعرض للخطر استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وهي الموارد التي تعتمد عليها إمدادات الأغذية في عالم الغد.
- نعتقد أن حلول مشكلة الجوع يسهل تحمل تكاليفها.
- نأسف لنقص الموارد المخصصة لتقليل انعدام الأمن الغذائي وسائر مظاهر الفقر، رغم اتساع الثغرة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها.

*Catherine Bertini*

كاثرين بيريتيني،  
المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

*Linart Bogge*

لينارت بوغه،  
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

*Jack Zwi*

د. جاك ضيوف،  
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة



حصاد الأرز في الهند

## صياغة شراكات من أجل الأمن الغذائي

في عام ١٩٩٧، أنشئت شبكة تابعة للجنة التنسيق الإدارية تتولى تنسيق الشراكة والتعاون بين مختلف الوكالات المعنية بتخفيف حدة الفقر والجوع في العالم. ويشارك في إدارة هذه الشبكة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي. وهي تعتبر بمثابة آلية متابعة لخطة العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والتي طالبت بتسريع العمل وتركيزه بين الشركاء الإنمائيين على المستوى القطري لضمان "الغذاء للجميع".

وفي أغسطس/آب ٢٠٠١، كانت الشبكة المذكورة تتألف على المستوى الدولي من ٢٠ من منظمات الأمم المتحدة وما يرتبط بها من منظمات غير حكومية دولية وإقليمية، وأما على المستوى القطري فكانت تضم ٦٩ مجموعة قطرية تعمل في التنمية الريفية والأمن الغذائي في كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى. وهذه المجموعات المواضيعية القطرية هي جزء لا يتجزأ من الشبكة التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وهي تتألف في العادة من ممثلي وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الموجودة في البلد المعني، إلى جانب الوكالات الحكومية، والجهات المتبرعة ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف تلك المجموعات إلى الاستجابة للاحتياجات والأولويات النوعية الخاصة بالبلد، وذلك بطريقة تشاركية تستند إلى قوى الطلب في السوق. وهي توفر إطاراً متناسقاً للبدء في العمل الجماعي وحشد الأموال لأنشطة التنمية الريفية والأمن الغذائي، وهي أنشطة تتراوح بين وضع استراتيجيات قطرية للأمن الغذائي ووضع الملامح القطرية لحالة التغذية، إلى تقدير الاحتياجات بطريقة تشاركية وإقامة نظم معلومات، وقد تصل إلى حد تصميم برامج التنمية الريفية وتنفيذها.

## عمل مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في كوسوفو

في مرحلة الطوارئ التي جاءت مباشرة بعد الأحداث عام ١٩٩٩ في كوسوفو، أقامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وحدة مشتركة كانت مفتاحاً لتنسيق جهودهما وجهود بقية الوكالات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل مساعدة أبناء كوسوفو على إزالة آثار هذا النزاع.

وقد نشأت وحدة مراقبة الأمن الغذائي المشتركة بين الوكالتين بتمويل من حكومة الولايات المتحدة، وبدأت عملها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠. وقد كان الغرض من إنشائها هو أن تضع قاعدة للتدخل وتعمل على رصد، وكان تصميمها يتوافق مع برامج الوكالتين في كوسوفو. ونجحت الوحدة في إقامة علاقات قوية مع جميع الوكالات الرئيسية التي تعمل في تلك المنطقة، وشاركت في معظم المبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي وتقديم المساعدة الزراعية الطارئة.

وتتألف الوحدة من مدير مشروع من منظمة الأغذية والزراعة، وخبير تحليل ميداني من برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب اثنين من الموظفين المحليين في بريستينا. ومراقبة الأمن الغذائي عملية متعددة الجوانب، وعلى ذلك فإن الوحدة تؤدي عدة أدوار. فبالتعاون مع مصلحة الزراعة في بعثة الإدارة المؤقتة التي أقامتها الأمم المتحدة في كوسوفو، ترصد الوحدة الموسم الزراعي في ٣٠ بلدية تتبع كوسوفو. ويسافر المسؤول عن



## دعم تقنيات إنتاج الكسافا لمزيد من الأمن الغذائي

في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي، ضمن إطار المجموعة الاستشارية المعنية بالكسافا التابعة لشبكة لجنة التنسيق الإدارية، على تحقيق الإنتاج المستدام من هذا المحصول الجذري. فالكسافا هي الغذاء الأساسي لسبعين في المائة من سكان البلد، ولكن إنتاجها انخفض انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة (من ١٩.٤ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى ١٥.٩ مليون طن عام ٢٠٠٠). وأخذت التقارير تتوالى عن انتشار انعدام الأمن الغذائي. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، نظمت المجموعة الاستشارية المعنية بالكسافا زيارة لمجموعة من العلماء من المعهد الدولي للزراعة الاستوائية في نيجيريا للمساعدة في التعرف على أسباب تضاؤل محاصيل الكسافا. وسافر هذا الفريق متعدد التخصصات في رحلات ميدانية إلى مقاطعات كنشاسا ونهر الكونغو الأدنى، وتبين له أن الآفات والأمراض، ومنها فيروس تبرقش الكسافا، هي الأسباب الرئيسية لانخفاض الإنتاج. ونظمت المجموعة الاستشارية سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الحكومة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص، وطرحت تدابير للعمل الفوري وللعمل في الأجل المتوسط. ونتيجة لهذه المبادرة، تجري الآن صياغة مشروع تموله عدة جهات متبرعة بعنوان: "الإسراع بتوليد تكنولوجيايات الكسافا ونشرها من أجل تعزيز توافر الأغذية بصورة مستدامة وتخفيف حدة الفقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية". والميزانية المقدرة لهذا المشروع هي نحو ٥ ملايين دولار لمدة خمس سنوات. وسيغطي المشروع ١١ مقاطعة في البلد.



الكسافا هي غذاء أساسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية



## خطوط توجيهية للأمن الغذائي الأسري

انتهت منظمة الأغذية والزراعة ومعها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي من إصدار مذكرة إرشادية عن الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة، ويهدف منسق لإيجاد فهم مشترك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لقضايا الأمن الغذائي. وهذه المذكرة موجهة إلى العاملين الميدانيين، وهي تحدد المناهج متعددة القطاعات لتحسين الأمن الغذائي وتقليل حالات سوء التغذية. وقد قدمت المذكرة إلى الدورة الخاصة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن استئصال الجوع في الألفية الجديدة. وفي هذه الدورة، قدم رؤساء الوكالات الثلاث الكائنة في روما معلومات إلى المجلس المذكور عن الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي على مستوى العالم، وأكدوا ضرورة أن تعمل جميع وكالات الأمم المتحدة سوياً في هذا الصدد.



A. Spillers



الخبراء يقيّمون سلامة الكسافا في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية

هذا النشاط بصفة دورية إلى مختلف البلديات ليحدث المزارعين ويزور الحقول للتأكد من البيانات المجمعة. كما وضعت الوحدة تقديراً قبل حصاد المحاصيل وإمدادات الأغذية في كوسوفو اشتركت فيه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك من أجل تقييم الاحتياجات المطلوبة لإغاثة القطاع الزراعي.

كذلك تتسق الوحدة جمع البيانات وتحليلها عن تجارة التجزئة وأسعار سلة الأغذية الأساسية التي تضم ٤٥ سلعة من المواد الغذائية وغير الغذائية. وقد بدأ نظام رصد الأسعار هذا في يونيو/حزيران ٢٠٠٠ وتستخدمه مأمورية الضرائب المركزية في الإدارة المؤقتة بكوسوفو التابعة للأمم المتحدة من أجل حساب مؤشر الأسعار الاستهلاكية. وتشرف الوحدة على جامعي البيانات، وتعمل على تحديث قاعدة البيانات وتحلل متوسط الأسعار. كما أنها تصدر نشرة شهرية توزع على جميع الشركاء العاملين في المساعدة الإنسانية في كوسوفو.

والوحدة هي التي نسقت التقديرات الأساسية للاحتياجات الغذائية في عامي ٢٠٠١/٢٠٠٠، وهي التي نظرت في الأمن الغذائي في جيوب الأقلية في كوسوفو وعملت على وضع تقدير الاحتياجات الغذائية في شهر فبراير/شباط ٢٠٠١، وهو تقدير يطلبه برنامج الأغذية العالمي من أجل إعادة النظر في استراتيجية المعونة الغذائية.

وشارتك الوحدة في مسح طرق قياس مستويات المعيشة الذي وضعه البنك الدولي، وفي تقدير حالات الفقر الذي اشتركت فيه مختلف الوكالات، وكلاهما جرى في كوسوفو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

كما أن الوحدة استعرضت إجراءات الرصد وقواعد البيانات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وقدمت جميع مواد نظام المعلومات الجغرافية التي طلبتها البرامج العاملة في كوسوفو.

وقد انتهت المرحلة الأولى من المشروع في أبريل/نيسان ٢٠٠١. وأمكن تغطية احتياجات المرحلة الثانية من عدة جهات متبرعة، مما يسمح بتوسيع عمل الوحدة سواء من ناحية النشاطات أو التغطية الجغرافية. وفي صيف عام ٢٠٠١ بدأ العمل في صربيا بواسطة موظف محلي تحت إشراف مدير المشروع.

وستركز الوحدة، عند الضرورة، مساعدة للوكالات العاملة في وضع تقديرات للأمن الغذائي واحتياجات المجموعات الضعيفة في البلدان المجاورة مثل ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وسيستمر العمل في كوسوفو طوال المرحلة الثانية من هذا المشروع.

وستركز المرحلة الثانية من مشروع كوسوفو على تسليم المواد ونقل الإجراءات إلى السلطات المحلية المختصة. ويشمل ذلك إجراءات الرصد الزراعي، ونظم المعلومات الجغرافية الخاصة بالأمن الغذائي، ونظام رصد الأسعار، وإجراءات الاستشعار عن بعد من أجل رصد المواسم الزراعية.

ولضمان الاستمرارية في هذا العمل الحيوي، ستعمل الوحدة، بالاشتراك مع الوكالات الرئيسية، على إيجاد أدوات لتقدير حالة المجموعات الضعيفة وإدراجها في البرامج الإنسانية والإنمائية المقبلة في كوسوفو وصربيا.



توزيع البذور في كوسوفو

BKD/1729/06 Photo

## الأمن الغذائي في أنغولا

منذ عام ١٩٩٨، تشترك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في العمل سوياً في مشروع الأمن الغذائي في أنغولا الذي يساعد المجتمعات الريفية الفقيرة في مقاطعة بنغو من هذا البلد. وفي عام ٢٠٠١ عمل المشروع مع المجتمعات المحلية على تخطيط إدخال تحسينات على الأمن الغذائي وتوليد الدخل، وتنفيذ هذه التحسينات واستدامتها، على أن تشمل الزراعة البعلية والمروية، والحيوانات الصغيرة، ومصايد الأسماك الداخلية، كما عمل على تحسين البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات، وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة والنظافة العامة.

## مدارس ميدانية للمزارعين



علف الأبقار يزيد من إنتاج الألبان ويحد من الرعي الجائر - واحدة من التقنيات التي تعلمتها هذه المزارعة من أوغندا في المدارس الميدانية للمزارعين

تتخذ منظمة الأغذية والزراعة، بمنحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مشروعاً نموذجياً للمدارس الميدانية للمزارعين في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وهذه المدارس تستخدم تقنيات المشاركة العملية في التعليم التي سبق العمل بها سنوات طوال في آسيا، حيث كانت قد صممت في الأصل من أجل ترويج الإدارة المتكاملة للأفات.

والتقنيات التي تطبقها هذه المدارس هي التعلم سويا بطريق الاكتشاف، وهي تقنيات تزيد فهم المزارعين للعمليات العلمية الأساسية التي تجري في الحقول. فتعلم المزيد عن العوامل التي تحدد الأداء الزراعي، وعن الخيارات الفنية والإدارية لتحسين هذا الأداء، فيه تمكين لقدرات صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين. وهذا أمر حيوي في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاستخدام المستدام للأراضي.

وقد أثبتت هذه المدارس أن أسلوبها بديل فعال للإرشاد الزراعي. وقد أخذ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يدرج هذا الأسلوب في مشروعات جديدة في أوغندا وتنزانيا. والهدف الشامل لهذا المشروع المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة هو دعم قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على الاستجابة لاحتياجات المزارعين إلى المعارف والمعلومات التي تسمح لهم برفع مستوى نظم الزراعة التي يطبقونها.

## تعزيز القدرات القطرية في مجال التدريب الزراعي

تعمل المجموعة المواضيعية التابعة للشبكة على تنشيط التعاون في غامبيا بين مراكز التدريب الزراعي الأربعة الموجودة هناك، فكل واحد من هذه المراكز يركز على مجال من مجالات الخبرة: الزراعة، والزراعة المختلطة بالغابات، وتربية الحيوان، والتنمية الريفية. وتعزيز الروابط بين هذه المراكز أمر حيوي لتحسين كفاءة التدريب الزراعي في هذا البلد.

وتتألف المجموعة المواضيعية المعنية بهذا الأمر من ممثلي وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي)، إلى جانب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المتبرعة. وقد بدأت المجموعة عملها مع مراكز التدريب الزراعي بتنظيم رحلة ميدانية إلى كل واحد منها، مما ساعد على تحديد الوضع الحالي لكل مركز والأنشطة التي يؤديها، والتعرف على القيود التي تواجه الموظفين ثم إقامة آلية لدعم أداء أنشطة التدريب بطريقة منسقة.

وكمتابعة لهذه الرحلة الميدانية عمدت المجموعة إلى جمع موظفين من مختلف المراكز التدريبية في منتدى استشاري عقد في مركز تدريب جنوبي في فبراير/شباط ٢٠٠١. وبعد انتهاء هذا المنتدى وضعت خطة عمل وتعاون تدعو إلى إنشاء شبكة تسمى "شبكة مراكز التدريب الزراعي في غامبيا" للمشاركة في خطط عمل سنوية إلى جانب إنشاء بنك بيانات من الموارد البشرية للمراكز جميعاً، وإصدار نشرة أبناء وإنتاج برامج إذاعية حيث تستفيد بالمساهمات جميع المراكز الزراعية في البلد. والمجموعة الآن بصدد إعداد قائمة بالجهات المتبرعة التي يمكن أن تساهم في دعم الاستمرار في تنمية مراكز التدريب الزراعي في غامبيا.

### بذور وأدوات للمزارعين ذوي الحاجة

يستفيد نحو ٦٥ ٠٠٠ من المزارعين المحتاجين في ليبيريا من أحد المشروعات المشتركة التي تتفدها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. فالبرنامج يسعى إلى تغطية الاحتياجات الغذائية الفورية، في حين تقدم المنظمة الأساسيات اللازمة للانتعاش والاكتفاء الذاتي في الأجل الطويل.

وبذلك فإن المنظمة تقدم البذور والأدوات للمزارعين في ليبيريا، في حين يقدم البرنامج "بذور الحماية الغذائية" لمزارعي الأرز بحيث يزرعون هذه البذور بدلا من أن يأكلوها. ويقدم البرنامج أيضا حصصا غذائية مقابل العمل في زراعة الفول السوداني وأصناف الخضر.



## تعزيز إنتاج الكسافا

تتطلق منظمة الأغذية والزراعة ومعها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في استراتيجية عالمية لإنتاج الكسافا، بتجميع الموارد لتحويل الخطط إلى عمل فعلي بعد انعقاد منتدى التدقيق الدولي في العام الماضي. وتهدف هذه المبادرة الإنمائية المشتركة أساسا إلى رفع إنتاج الكسافا من أجل زيادة دخل عدد من أفقر مزارعي العالم ومن القائمين على صناعات التجهيز صغيرة النطاق في الريف.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة، بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على نشر وقائع منتدى التدقيق، كما أنها تحتفظ بموقع على الإنترنت عن استراتيجية الكسافا، مع تحديث معلوماتها وتعزيزها ([www.globalcassavastrategy.net/index.htm](http://www.globalcassavastrategy.net/index.htm)). والكسافا هي الغذاء الرئيسي لأكثر من نصف مليار شخص، وقد حظيت باهتمام بالغ عام ١٩٩٦، حين بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية العمل في الاستراتيجية العالمية لتنمية إنتاج الكسافا.

والكسافا محصول مثالي للزراعة المعيشية، ومن الممكن أن تنمو في التربة الضعيفة ولا تحتاج إلى مدخلات باهظة الثمن مثل الأسمدة والمبيدات، ولا حتى المياه، فهي مقاومة للجفاف. ويمكن حصادها في أي وقت بعد ثمانية شهور من زراعتها أو حتى بعد ٢٤ شهرا، وكثيرا ما تترك في الأرض كاحتياطي ضد نقص الأغذية. ولا بد أن تسير عملية تحسين التجهيز جنبا إلى جنب مع تحسين الإنتاج، لأن كثيرا من أصناف الكسافا سام ما لم يجهز بالطريقة السليمة. وعلى ذلك، فإن زيادة الإنتاج تعني أيضا إيجاد تقنيات حديثة ومحسنة للتجهيز مما يزيد من فرص العمل والدخل، لاسيما للنساء في الريف.

وكان الناتج الرئيسي من منتدى العام الماضي هو خطة لتنفيذ الاستراتيجية سالف الذكر. وهدف هذه الخطة هو تسهيل عملية وضع الخطط المتعلقة بتنمية إنتاج الكسافا، والتي تتضح معالمها في ثلاثة مجالات للعمل: التنسيق، والمعلومات والترويج، والروابط والتكامل. ويعتبر موقع الإنترنت أداة رئيسية للتعرف على هذه المجالات.



مزارع من باراغواي يضع الكسافا في أكياس بغرض إرسالها للتخزين والبيع

## بذور لزراعة الأرز

ضمت منظمة الأغذية والزراعة مواردها إلى موارد برنامج الأغذية العالمي لمساعدة ١٠٠ ٠٠٠ شخص في تيمور الشرقية على تحسين الأمن الغذائي الأسري لديهم وتقليل اعتمادهم على المعونة الغذائية والعودة إلى إنتاج الحبوب، وذلك بفضل تنظيم تبادل بذور الأرز.

وفي هذا السياق، تجمع البذور من مناطق الفائض مقابل الأرز ثم تنقل إلى المناطق التي تعاني نقصا في البذور، وبذلك يمكن تكثيف زراعة الأرز. ويوفر برنامج الأغذية العالمي خدمات النقل والتخزين وجمع الأرز والذرة وتوزيعهما، في حين تقدم منظمة الأغذية والزراعة البذور.

وفد أمكن جمع كمية كبيرة وتوزيعها أثناء موسم الزراعة ٢٠٠٠/١٩٩٩. وسيستمر التوزيع في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠.



## برنامج مسح الموارد البحرية والبيئية

في عام ٢٠٠٠، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في العمل سويا لمساعدة بلدان البحر الأحمر وشمال غربي بحر العرب ودول الخليج على تصميم برامج لعمل مسوحات للموارد البحرية والبيئية وتقييمها.



وتهدف المساعدة المقدمة لهذه البلدان إلى:

- التشجيع على تنمية مصايد الأسماك وإدارتها في الإقليم؛
- إقامة قاعدة معلومات موثوق بها وحديثة عن حالة الموارد السمكية مما يدعم وضع إطار لسياسة مشتركة عن إدارة مصايد الأسماك في الإقليم؛
- تطوير قدرات المؤسسات القطرية على تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بمسح الموارد البحرية وتحليل بياناتها؛
- تطوير المهارات والقدرات والإجراءات المستخدمة في إدارة عمليات صيد الأسماك، حتى تصبح مؤسسات قائمة بذاتها.

ومن المتوقع في الأجل الطويل أن تؤدي تلك البرامج إلى جعل مسوحات تقدير الموارد البحرية حقيقة واقعة في البحر الأحمر وفي شمال غربي بحر العرب وفي دول الخليج. فالمعلومات عن حالة استغلال مصايد الأسماك، من النوع الذي توفره تلك المسوحات، ينبغي تحديثها بانتظام لأنها أداة لا غنى عنها في تحسين إدارة مصايد الأسماك واستخدامها بطريقة مستدامة.

يضاف إلى ذلك أن هذه المعلومات فيها فوائد كثيرة أخرى. فهي تسمح للعلماء من الجامعات ومن مؤسسات البحوث بإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية بتكاليف إضافية زهيدة، وإلا ما كان يمكن إجراؤها.

وهذه المسوحات تفيد جميع المستفيدين من الموارد البحرية الحية، ابتداء من الصيادين في المناطق الداخلية ومناطق الصيد الحرفي إلى شركات الصيد متوسطة الحجم وكبيرة الحجم وغيرها من العملاء المحليين والإقليميين الذين يحتاجون إلى معلومات عن البيئة البحرية.



EADDF/MAHMOUD

في صورتين:  
صيادون من تعاونية لصيد  
الأسماك ينزلون مصيدهم  
في جيبوتي



EADDF/MAHMOUD

## تعزيز عمليات مراقبة الأمراض الحيوانية ومكافحتها

مراقبة أمراض الحيوان ومكافحتها هما خط الدفاع الأول ضد الأمراض الحيوانية المدمرة مثل مرض الحمى القلاعية وحمى الوادي المتصدع، وهي أمراض يمكن أن تصيب أي بلد في أي وقت. ويتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أخذت منظمة الأغذية والزراعة في العمل منذ خمس سنوات لتعزيز مراقبة أمراض الحيوان في شمال أفريقيا والشرق الأدنى - وهو إقليم تلعب فيه الثروة الحيوانية دورا أساسيا في حياة مئات الآلاف من الرعاة.



وقد أنشئت الشبكة الإقليمية لمراقبة أمراض الحيوان والوقاية منها (راديسكون) في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وشبه الجزيرة العربية عام ١٩٩٦. وخدماتها موجهة إلى ٢٩ بلدا في شمال أفريقيا ومنطقة السهل الإفريقي والقرن الإفريقي والشرق الأدنى والخليج العربي.

وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منحة بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار للمرحلة الأولى ومدتها خمس سنوات، والتي تنتهي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية مبلغ ١٠٠ ألف دولار دعما لأعمال متابعة المشروع.

وللمرة الأولى في هذا الجزء من العالم، أقامت راديسكون شبكة كمبيوترية إقليمية لمراقبة الأمراض وتبادل المعلومات، كما ساعدت على إقامة نظم قطرية للمعلومات الكمبيوترية عن أمراض الحيوان، مجهزة بالبرامجيات ونظم المعلومات الجغرافية، وبها بيطريون مدربون على علم الأوبئة ومراقبة الأمراض وتحليل البيانات وتفسيرها. ويستخدم هذا النظام، على سبيل المثال، في كل من المملكة العربية السعودية واليمن لدعم الرقابة على حمى الوادي المتصدع. كما أن المشروع سهّل البدء في برنامج استئصال جذري الأغنام في بلدان المغرب الواقعة على البحر المتوسط (الجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب وتونس) وذلك للقضاء على هذا المرض بحلول عام ٢٠٠٥. وفي الجزائر، لعب المشروع دورا تحفيزيا في مكافحة مرض الحمى القلاعية مما شجع على صياغة مشروع إقليمي لمكافحته في بلدان المغرب. وبعد تقييم المشروع في منتصف المدة بواسطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أوصى بإضافة مرحلة تثبيت تضمن استدامة المشروع ثم تحويله بطريقة سهلة ليصبح أداة في أيدي بلدان الإقليم.

وأمام الجهات المتبرعة في الوقت الحاضر مشروع مقترح لتقوية الشبكة المذكورة. وهذا يتزامن مع اعتماد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى اقتراح بإنشاء هيئة لصحة الحيوان في الشرق الأدنى. والمقترح في هذه المرحلة الثانية أن يكون مشروع راديسكون وسيلة لتيسير تنفيذ فكرة إنشاء الهيئة المذكورة. والمتوقع أن يلعب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دورا رئيسيا في هذا المجال أيضا. وستركز المرحلة الثانية على مشاكل الرقابة والوقاية من حالات الأمراض الشائعة وتستجيب للاحتياجات التي عبرت عنها البلدان الأعضاء. وهذه هي المرحلة التي ستعمل فيها ملكية مشروع راديسكون بالتدرج إلى الإقليم.



EADDF/CONI

فني بيطري يقوم بتحصين الأغنام ضد طفيليات المعدة والأمعاء في المغرب

الأسماك هي المصدر الرئيسي التقليدي للبروتين الحيواني في بنغلاديش



EADDF/HASSAN

## زيادة الإنتاج السمكي في بنغلاديش

يشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع برنامج الأغذية العالمي في مشروع يهدف إلى زيادة الإنتاج السمكي والأحياء المائية وزيادة الدخل لفقراء الريف في بنغلاديش. ويستفيد من هذا المشروع المشترك ١٢٠٠٠٠ شخص، نصفهم من النساء، وذلك عن طريق إصلاح المسطحات المائية وإدارتها وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل.

وتبلغ قيمة مدخلات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نحو ٢٠ مليون دولار، في حين يقدم برنامج الأغذية العالمي ١,٢ مليون دولار تستخدم لدعم العمل في المسطحات المائية والطرق الريفية، وهو عمل يتطلب كثافة في اليد العاملة لإزالة التربة.





FADIC SHARIF

مزرعة أناناس في  
كوستاريكا، يشارك أصحاب  
الحيازات الصغيرة في إنتاج  
الأناناس للاستهلاك المحلي  
والتصدير

## إدارة الأراضي لإنتاج الأغذية وتخزين الكربون في التربة

مؤل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن آثار تقنيات إدارة الأراضي على إنتاج الأغذية وحماية التربة وحبس الكربون. وهذا المشروع هو استمرار للتعاون بين الوكالتين في اتفاقية مكافحة التصحر، كما أنه يساعد على إيجاد



تآزر بين تلك الاتفاقية واتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي. فالزراعة هي واحدة من أكبر منتجي غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ، ولكن بوسعها أيضا أن تساهم مساهمة كبيرة في تخفيض هذه الغازات في الجو. فالتربة الزراعية هي من أكبر مستودعات الكربون وحبسه على نطاق واسع في الكرة الأرضية، أي إزالته من الجو وتثبيتته في الأرض مما يخفف من تغير المناخ.

وقد بدأت منظمة الأغذية والزراعة بمشروع في أبريل/نيسان ١٩٩٩ بمبلغ ٨٠٠٠٠ دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والغرض الرئيسي من هذا المشروع هو إيجاد قاعدة معارف عن تقنيات إدارة الأراضي وأثرها على الإنتاج وصيانة التربة وحبس الكربون. وقد أجريت دراسات في المناطق الريفية الفقيرة في كل من المكسيك وكوبا وكوستاريكا، ثم وضع تقييم لها وحفظت وثائقها إلى جانب الخط القاعدي للبيانات والمعلومات المتصلة بالكربون في استخدام الأراضي. وقدم المشروع التدريب لثلاثين فنيا من المكسيك وكوبا على عمليات مسح الحقول، وقياس الكتلة الحيوية، وعمل نماذج محاكاة لكربون التربة.

كذلك نظر المشروع في أساليب تقدير مخزونات الكربون بحسب المناطق الزراعية الأيكولوجية، ونظر في انعكاسات تحسين إدارة الأراضي، وخصوصا عدم الحرث واتباع طرق الصيانة أثناء الزراعة، على كل من الإنتاجية والتنوع البيولوجي للتربة وصيانتها ومستجمعات الكربون.

ويأتي تمويل المرحلة الثانية من المشروع من الآلية العالمية لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التي تعبئ الأموال لمكافحة التصحر. والمقرر أن تبدأ هذه المرحلة في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وأن تستمر حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢.

## استخراج المياه في غرب أفريقيا

مؤل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دراسة عن طرق تحسين التقنيات المتبعة في استغلال المياه المتوافرة وزيادة كفاءتها في غرب أفريقيا، يطلع بها البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في مجال الري والصرف، وهو برنامج في منظمة الأغذية والزراعة يضم عدة جهات متبرعة.



وتشمل هذه التقنيات جميع طرق استخراج المياه ابتداء من الدلو التقليدي البسيط الذي لا يكلف شيئا إلى المضخات التي يديرها الإنسان بقدمه ثم المضخات المعقدة التي تعمل بالديزل أو بالكهرباء، ومعظم المياه المستخرجة بهذه الطرق تستخدم في الري.

وقد طلب الصندوق من البرنامج المذكور، الذي يستضيفه قسم تنمية الأراضي والمياه في منظمة الأغذية والزراعة، أن يجري دراسة أولية عن تقنيات رفع المياه المتبعة في عينة من بلدان غرب أفريقيا. وبناء على نتائج هذه الدراسة يستطيع الصندوق أن يوجه

النساء في مالي يعملن بضخ  
المياه يدويا من البئر



IFAD/H. Wagner



FAO/TT/33WA/MBZ/1



رى حقول الأرز بهياه من  
خزان "يسواجلي" في  
جمهورية تنزانيا المتحدة

الاستثمارات ويقوم بالتدخلات الميدانية التي تكفل حصول المزارعين الفقراء على تقنيات ري يستطيعون تحمل تكاليفها.

وفي تقدير البرنامج الدولي المذكور، ان الري يرفع غلات معظم المحاصيل بنسبة ١٠٠ إلى ٤٠٠ في المائة في البلدان النامية. وتدل الدراسات التي أجريت في كينيا وزمبابوي على مساحات تتراوح بين نصف هكتار وهكتار على أن الري يساهم بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٨٠ في المائة من دخل الأسرة، بما يسمح لها بتغطية تكاليف الصحة والتعليم وضخ مزيد من رأس المال في الاقتصادات المحلية. ولكن آثار الري تتجاوز الأسر الزراعية والمجتمعات المحلية. فطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، تنتج الزراعة المرورية نحو ٤٠ في المائة من الأغذية في العالم اليوم، وسيكون عليها أن تنتج نحو ٦٠ في المائة من الغذاء الإضافي المطلوب لإطعام عالم يبلغ عدد سكانه نحو ٨ مليارات عام ٢٠٢٥. والمتوقع أن يكون صغار المنتجين هم الذين يساهمون بأكبر قدر من التحسن في إمدادات الأغذية بفضل الزراعة المرورية.

وقد بدأت الدراسة التي أعدها البرنامج الدولي سالف الذكر بالنظر في أدوات رفع المياه المتوافرة بالفعل والمستخدمة في كل من نيجيريا وغانا ومالي والسنغال وتشاد. وستكون المهمة التالية هي تصميم الطرق العملية لتحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل تكاليف التشغيل وتعظيم مستوى تقبل المجتمع لها.

ويعد التحريات الميدانية وجمع المعلومات، عقد اجتماع "شحن الأفكار" لاستعراض مختلف التقنيات، كما وضعت مقترحات بمؤشرات للمتابعة في الأجل الطويل للوقوف على التقنيات التي يتبعها المزارعون الفقراء ومدى تأثيرها في إنتاج الأغذية وفي تخفيف حدة الفقر وفي التنمية الريفية. وكانت المهمة الأخيرة في هذه الدراسة هي إعداد اقتراح بتقديم منحة مساعدة فنية لإجراء مزيد من الاختبارات على عمليات التدخل والتكثيف التقني المطلوب.

## تكافل الجهود مع السكان في اليمن

في أبريل/نيسان ١٩٩٨، بدأ العمل في مشروع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي من أجل إصلاح المناطق المتدهورة بالقرب من أربع مدن رئيسية في اليمن. وهو مشروع إدارة مستجمعات المياه وإعادة استخدام المياه في ضواحي صنعاء ودمار وعدن والحديدة.

لقد أدى التوسع السريع في تلك المدن إلى ضغط بيئي ثقيل على الضواحي. وقد بدأ المشروع بالعمل مع السكان المحليين لتحسين إدارة مستجمعات المياه وإعادة تدوير المياه التي استخدمتها المدن، وذلك لإصلاح الغابات والأراضي المتدهورة.

وكان اشتراك المجتمع المحلي في هذه الجهود ضروريا لكي تستمر آثار المشروع في الأجل الطويل. وكانت الأداة المستخدمة في هذا هي الخطط الرئيسية لإدارة موارد الأراضي



في المجتمعات المحلية، والهدف من هذه الخطة هو تسهيل اشتراك السكان المحليين وتنظيمه، وضمان إسناد دور نشط للمرأة. وقد اشترك في المشروع ٨ ٦٠٠ شخص منهم ٤٠٠٠ من النساء.

ومن شأن هذه الخطة تعبئة المجتمع المحلي: فهي تساعد في التعرف على نواحي القوة والضعف، وتساعد في تحديد مشكلات التشخيص ووضع الأولويات، وفي إعداد الخطط الرئيسية والموافقة عليها، وفي إعداد مشروعات صغيرة، وكذلك التنفيذ والرصد والتقييم. وجميع مراحل هذه العملية يقودها أعضاء المجتمع المحلي وتخضع لطلبات المستفيدين وأولوياتهم.

وهذا النهج يتيح للمجموعات الفقيرة الحصول على موارد الأراضي والمياه ثم يوزع العائد من أنشطة توليد الدخل بين الأفراد. كما أنشئت لهذا الغرض صناديق في المجتمعات المحلية لدفع مقابل أعمال تنمية هذه المجتمعات.

وكان مثلث التعاون بين الشعب اليمني وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة فعالا إلى درجة كبيرة، وقوبل أسلوب المشاركة المتبع بحماس بالغ في المجتمعات المحلية المعنية.

وكان برنامج الأغذية العالمي يقدم "الغذاء مقابل العمل" مما يزيد من فرص الأمن الغذائي ويمكن الناس من تنفيذ الأعمال التحضيرية إلى أن تبدأ الأنشطة في توليد دخل. وقد أمكن بفضل ذلك تنفيذ أنشطة تدعو إلى الإعجاب من حيث عددها وتنوع نطاقها.

فقد أنشأ السكان ثلاثة مشاتل تبلغ طاقة إنتاجها نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شتلة. كما زرعوا نحو ٢٨ هكتارا من الأرض بشتلات لأغراض مختلفة، منها إقامة مصدات للرياح أو الزراعة المختلطة بالغابات. كما حفرنا أكثر من ٥ كيلومترات من قنوات الري مما يسمح بري الشتلات بانتظام. كذلك زرعوا نحو ٤ كيلومترات من الأحزمة الخضراء الواقية حول القرى والمدن لوقف زحف الكثبان الرملية. وقد أقيمت مصدات الرياح على أكثر من ٢,٥ كيلومتر تحيط بالمزارع مما حسن الإنتاج الزراعي.

أما برك معالجة المياه المستعملة، فقد أنشئت أو أصلحت من أجل ري الشتلات، وبلغت سعتها ١ ٢٠٠ متر مكعب. كذلك أدخلت أساليب الري الدائم، وأعيد إصلاح ١٥ هكتارا من أراضي الري باستخدام نظام لجمع المياه يتجدد من تلقاء نفسه.

ووضع تقدير مستقل لاحتياجات النساء وأولوياتهن، فتهيئ أن تحسين الأمن الغذائي الأسري يحتل رأس القائمة بدون منازع. وعلى ذلك، أنشئت ٤٠ حديقة منزلية لزراعة الخضار، وأنشئ موقع أكبر لزراعة المحاصيل البستانية. ويجري العمل في إنشاء ستة مواقع أخرى.

## أراض جديدة للزراعة في رواندا

يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مشروع لعمل مصاطب على سفوح التلال ولاستصلاح المستنقعات في مقاطعتي جيكونجورو ورونجيري في رواندا لإضافة مزيد من الأراضي الزراعية. ويقدم البرنامج، من خلال منظمات المجتمع المحلي، "الغذاء مقابل العمل" لمشروعين من مشروعات التنمية الزراعية بدأهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويستفيد نحو ١٧٠ ٠٠٠ شخص من هذه المشروعات، منهم ٣٥ ٠٠٠ امرأة. وتقدر قيمة مدخلات البرنامج والصندوق بمبلغ مليون دولار.



مشغل المشروع في الحديدة

يجري إدخال زراعة  
المصاطب في مرتفعات  
رواندا لمساعدة الفلاحين  
في المحافظة على جودة  
التربة والحد من تآكلها



IFAD/R. Gossman

## تخفيض الديون في مصر

وقعت إيطاليا ومصر اتفاقا لمقايضة الديون يقضي بتحويل نحو ١٥٠ مليون دولار من دين مصر الخارجي المستحق لإيطاليا إلى عملة محلية تستخدم في دعم مبادرات تخفيف حدة الفقر ومبادرات الأمن الغذائي في مصر.

وكان الاتفاق من أولى ثمرات مبادرة ألفية روما، وهي جهد مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبلدية روما والحكومة الإيطالية لتوسيع نطاق الإعفاء من ديون البلدان النامية.

وقد عينت الحكومة المصرية عددا من الكيانات لتستفيد من حصيلة الإعفاء من الدين، ومنها وزارات التربية والتعليم والصحة والزراعة إلى جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويعد زيارة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى القاهرة في يوليو/تموز ٢٠٠٠ لمناقشة مبادرة الألفية مع السلطات المصرية والممثلين المحليين لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، اقترح وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر عددا من المشروعات لتلقى الدعم، وكان من المشروعات المقترحة مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية، وهو مشروع يتفق مع استراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مصر. وفي أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، زارت مصر بعثة أخرى من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع بداية العمل في مشروع النوبارية. وعملت البعثة مع كل من موظفي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في البلد، ووضعت تقريرا عن مشروع النوبارية نيابة عن الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها.

وعملت في صياغة مقترحات المشروع بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى جانب السلطات المصرية. فقدمت المنظمة عضوين من أعضاء البعثة، أحدهما خبير زراعي والثاني محلل مالي، وقدم الصندوق خمسة أعضاء هم رئيس البعثة، وإخصائي تسويق، وإخصائي تمويل ريفي، وخبير موارد، وإخصائي في تنمية المجتمعات المحلية.

وأتفق على أن يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا بمبلغ ١٥ مليون دولار لتمويل جزء من تكاليف المشروع، أما دور المنظمة فيتألف أساسا من المساعدة الفنية في مجالات الري وتطوير روابط مستخدمى المياه وتقديم الدعم والإرشاد في مجال التسويق. وأما برنامج الأغذية العالمي، فالمطلوب منه أساسا هو تقديم إمدادات غذائية للأسر المستوطنة حديثا، وسيساعد البرنامج في المسائل اللوجستية المتعلقة بتوزيع الأغذية المشتركة باستخدام حصيلة مبادلة الديون الإيطالية. وتوزع بقية تكاليف المشروع بين حصيلة مبادلة الديون الإيطالية ومساهمات من الحكومة المصرية والمنتمين من المشروع.

وسيستمر الحوار بين هذه الوكالات المعنية بالأغذية للانتهاء من ترتيبات التمويل المشترك وتقديم مزيد من الدعم لمشروع النوبارية.



فلاحة مصرية شابة تعود من الحقل عند الغروب



مزارعان من مصر يديران دولابا مانثا يدويا للري يسمى "الطنبور"



## الاتئلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

من المعتاد في عمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي التأكيد دائما على أن ضمان الحصول على الأراضي والمياه وغيرها من الأصول الإنتاجية هو أمر أساسي لإيجاد حلول دائمة للجوع والفقر، إذ أنه يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية، ويحسن الأمن الغذائي الأسري، ويساعد على زيادة تحمل الصدمات المناخية، ويرفع القدرة على الانتعاش بعد النزاعات، ويحقق الاستخدام المستدام للأراضي.

وهذه الوكالات الثلاث شركاء أساسيون في الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، وهو نوع مبتكر من أنواع التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية، ويعمل الائتلاف على دعم حقوق الملكية لفقرء الريف، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الاشتراك في صياغة السياسات الحكومية التي تؤثر في معيشتهم.

ولا شك في أن تحسين فرص المعدمين وفقرء الريف في الحصول على الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية، هو من التحديات التي ينبغي مواجهتها، كما أنه من أصعب التحديات أمام التنمية. ويعمل الائتلاف الشعبي الآن في ثلاثين بلدا، كما أنه يتلقى عددا متزايدا من طلبات الدعم من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني التي تحاول إيجاد طرق جديدة لتحسين حياة الأصول لدى فقرء الريف.

ويستضيف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هذا الائتلاف الشعبي الذي يديره مجلس دولي يتألف من مختلف شركاء الصندوق من المجتمع المدني، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسات حكومية مشتركة أخرى.



فلاحة تجمع الخيار لاستهلاك أسرتها في جنوب أذربيجان

تطهير أرض خصبة مغطاة بالصخور البركانية في الجمهورية العربية السورية



## إزالة الصخور وتنمية البساتين في الجمهورية العربية السورية

أثناء تلك الفترة، كما أن مساعدات البرنامج تتضمن عنصرا خاصا يستهدف نساء الريف ضمن أنشطة المرأة في التنمية التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبذلك فإن المعونة الغذائية تستخدم كحافز للتدريب على المهارات الزراعية والأنشطة المدرة للدخل. وقد ساعد هذا التدريب النساء في الحصول على الائتمان الزراعي بفضل المشروعات التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الصخور من الأراضي وزرع أشجار الفاكهة؛  
• تحسين مستويات معيشة العمال الفقراء والمعدمين وذلك بتطوير أنشطة مدرة للدخل، وخصوصا لنساء الريف. ولما كانت عمليات إزالة الصخور التي يمولها الصندوق يجب أن تمر بفترة طويلة قبل أن تستطيع توليد أي دخل، فإن مساعدات برنامج الأغذية العالمي تضمن الأمن الغذائي من خلال الغذاء مقابل غرس أشجار الفاكهة

استفادت مشروعات إزالة الصخور وتنمية البساتين، التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من مساعدات برنامج الأغذية العالمي للأنشطة الإنمائية في الجمهورية العربية السورية، وتشارك الأنشطة التي يدعمها البرنامج والصندوق في هذا البلد في الأهداف التالية:  
• تحسين أحوال الأسر التي تعتمد على مناطق إيكولوجية ضعيفة، وذلك بالتحويل إلى سبل معيشة أكثر استدامة بإزالة



## تجميع الخبرات لمساعدة المرأة في حالات الحروب والكوارث الطبيعية

يشارك خبراء برنامج الأغذية العالمي وخبراء منظمة الأغذية والزراعة في العمل سويا للتعرف على الطرق التي تخفف المعاناة الخاصة التي تتحملها النساء والفتيات في حالات الحروب وأوقات الطوارئ، وللاستفادة من الاستراتيجيات القوية التي سارت عليها الوكالتان حتى الآن.



ففي منظمة الأغذية والزراعة تتعاون إدارتان هما إدارة دور المرأة في التنمية، وإدارة عمليات الإغاثة الخاصة، مع برنامج الأغذية العالمي في إعداد مجموعة من الخطوط التوجيهية عن التحليل الاجتماعي الاقتصادي والمساواة بين الجنسين في برامج الطوارئ. وهذه الخطوط التوجيهية هي جزء من الدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة من خلال برنامج تحليل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لعملية النداء المشترك التي كان محورها عام ٢٠٠١ هو "المرأة والحرب".

فحالات الطوارئ تؤثر في النساء والفتيات تأثيرا مختلفا تماما عن تأثيرها في الرجال والصبيان. ففي زمن الحرب، يكون الرجال هم أول الضحايا، ولكن المرأة تجد نفسها عاجزة عن إطعام أسرتها بسبب خسارة البذور والحيوانات والمعدات.

كما أن أوضاع النزاعات ترفع بدرجة كبيرة جدا من درجة الشعور بانعدام الأمن البدني، وهو شعور عميق عند النساء، ويكون ظاهرا بدرجة خاصة في المناطق الريفية النائية البعيدة عن التغطية الإعلامية والتي تقع فيها انتهاكات يكون مصيرها التجاهل أو عدم الإبلاغ عنها. ثم أن انخفاض مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية يجعلها أكثر تعرضا في حالات الطوارئ.

وهذا التحليل النوعي هو أداة تساعد على توضيح الاحتياجات الخاصة لكل من النساء والرجال، وأولويات كل من الجنسين ونواحي ضعفه، والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها بصورة وافية في حالات الطوارئ. وتدل الدروس المستفادة من الاستجابة في حالات الطوارئ على أن التدخلات واستراتيجيات إنقاذ الأرواح تكون أكفأ وتأتي في الوقت المناسب إذا كانت الفوارق بين الجنسين قد فهمت على وجهها الصحيح وعولجت على النحو المطلوب.

والهدف الأساسي من الخطوط التوجيهية التي تضعها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي هو زيادة فعالية المساعدة الإنسانية بفضل تأصيل التحليل النوعي عند الاستجابة للطوارئ، مما يؤدي إلى سرعة الانتعاش واستدامته وخصوصا لأكثر فئات السكان حرمانا.

مشاتل إكثار بذور الأرز في باكوا، تيمور الشرقية



I. Dome



أحدى الأسر المستفيدة بالأبقار في إطار مشروع الطوارئ لإحياء المزارع في كوسوفو

## البدء من نقطة الصفر

بعد أن وصلت الحرب الأهلية التي طال أمدها في طاجيكستان إلى نهايتها في آخر الأمر، عادت خفلويفا توجنيسو البالغة من العمر أربعة وأربعين عاما وأفراد عائلتها الثمانية إلى المنزل بعد خمس سنوات عصبية قضوها في مخيم للاجئين في أفغانستان. ولكن المنزل لم يكن هو المنزل الذي عرفوه، والذي يقع في منطقة بوختار في جنوب طاجيكستان. إذ أن سقفه قد نسف، وكان داخله عاريا من أي أثاث بعد أن نالت منه يد النهب.



وهنا بدأت العائلة حياة جديدة من نقطة الصفر بالفعل. فقد بنوا منزلا مؤقتا من الطين والخشب بأيديهم ومازالوا يعيشون فيه. أما الزوج فهو طريح الفراش عاجز عن الحركة يعاني الصرع والملاريا المزمنة.

ولذلك، كان على السيدة توجنيسو أن تعمل لنفسها ولأسرتها. ولحسن الحظ استطاعت أن تحصل على قطعة أرض صغيرة تزرعها لتقيم أود أسرتها، وذلك بموجب ترتيبات بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة. ولكن في المقابل عليها أن تعطي جزءا صغيرا من المحصول للحكومة. وهي الآن تزرع ربع هكتار. وقد حصلت أيضا على معونة غذائية وعلى بذور لزراعة القمح. والبذور والأسمدة والأدوات الزراعية مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة. وتقول السيدة توجنيسو "أنا وأولادي أعددنا الأرض وبذرنا القمح وأملنا أن يكون المحصول طيبا". وإلى أن يأتي المحصول فإن لديها ٢٢٥ كيلوغراما من دقيق القمح مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، وهي تكفيها طوال فترة الصيف.

وهذه السيدة هي واحدة من كثير من نساء طاجيكستان اللاتي اضطررن لمواجهة نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الخدمات الاجتماعية الحكومية فضلا عن حرب أهلية طاحنة دامت خمس سنوات وأهلكت الحرث والتسل. فثمة ما يقرب من ٨٥ في المائة من السكان يعيشون دون خط الفقر، وحتى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة اضطر كثير منهم إلى الدخول في عمليات التجارة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات (وعقوبتها السجن) أو احتراق الدعارة.

وإذا كانت نساء طاجيكستان قد استفدن أخيرا من التشريع الذي يحظر التمييز، فإنهن يحتجن إلى استعادة المكانة التي كانت لهن في عهد السوفييت، حين كانت فرصهن متساوية مع فرص الرجال في التعليم والتوظيف. ولحسن الحظ، استطعن الحصول على دعم من مئات المنظمات غير الحكومية المحلية.

ونظرا للمشكلات الاقتصادية في طاجيكستان، نفذ برنامج الأغذية العالمي مجموعة واسعة من المشروعات لمد يد المساعدة لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ أرملة وامرأة عائدة وربة أسرة. وفضلا عن الدعم الذي يقدمه البرنامج للمشروع الزراعي، هناك مشروعات للتدريب وتوليد الدخل وبرامج للتغذية المدرسية ودعم القطاع الصحي، بل إن البرنامج يسعى إلى مساعدة مزيد من النساء من بين موظفيه أنفسهم. ففي مقاطعة ختلون الجنوبية، التي يقع فيها جزء كبير من نشاط البرنامج، تحظى النساء بالأغلبية من بين المسؤولين عن رصد المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج.



تقديم الدعم لإعادة بناء الأسر في طاجيكستان

Samira Nazir

## مسوحات سريعة للتغذية في الصين

يتمتع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بسجل ناصع من التعاون في الصين، يشمل حتى اليوم ستة مشروعات مشتركة بين الوكالتين. وقد كانت البرمجة المشتركة إنجازًا رئيسيًا يدعمه استخدام تحليل الحساسية ووضع الخرائط باعتبارهما أدوات للتعرف على مواقع المشروعات ذات الأولوية. واستنادًا إلى هذا الإطار من التعاون، استطاعت الوكالتان تعجيل اختبار المنهجيات الميدانية اختبارًا عمليًا من أجل تصميم المشروعات وتحديد المستهدفين منها وتقدير تأثيراتها على نحو أفضل.

وكان من الخطوات المهمة في هذه العملية البدء في مسوحات سريعة في مجال التغذية لوضع علامات قياس عن سوء التغذية في سن الطفولة. فارتفع مستويات سوء التغذية المزمن بين الأطفال يعني الحرمان لفترة طويلة والضعف المستمر. وهذه المعلومات مفيدة للمشروعات الإنمائية من ناحيتين:

- التعرف على المناطق التي بها سوء تغذية مزمن يسهل بالتالي التعرف على أهداف المشروعات بدقة.

- حدوث انخفاض في مستويات سوء التغذية يعني أن المشروع أحدث أثرًا ملموسًا. وفي أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٠، يادر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بعمل مسح سريع للتغذية شارك فيه موظفو مشروع تخفيف حدة الفقر في منطقة كلننغ الجبلية في مقاطعة شانكسي. ويعد سلسلة من دورات التدريب العملية استطاع الفريق أن يزور ٣٠ قرية، وأن يزن نحو ٦٠٠ طفل ويأخذ مقاييس أجسامهم خلال أقل من أسبوع من العمل الميداني. وتبين بوضوح من البيانات التي جمعت ومن تحليلها فيما بعد أن سوء التغذية المزمن مشكلة كبيرة في منطقة المشروع، وبذلك وضعت علامات قياس لعمليات التقييم المقبلة (عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦).

وإلى جانب النجاح في إتمام هذا التقدير الرائد، ظهرت علامات مشجعة عن الاستدامة. فبعد أقل من شهر من المسح السريع للتغذية في شانكسي، استطاع موظفو المشروع المدربون تكرار هذا المسح في مقاطعة هوبي دون أي مساعدة خارجية. وأصبح هذا اتجاهًا واضحًا، إذ أن مشروع تخفيف حدة الفقر في غرب غونكسي طبق نفس آلية المسح في أبريل/نيسان ٢٠٠١ كجزء من الخط القاعدي في المشروع.



مكافحة سوء التغذية عند الأطفال في الصين

FAO/Dominicus

